وكلاء الظل
إيران وإمبراطورية الميليشيات العابرة للحدود

م. محمد صادق شيخ ديب | 24.05.2026

مقدمة: عقيدة الحرب بأيدٍ غيرها

لا تخوض إيران حروبها بجيوشها، بل ببنادق غيرها. هذه ليست مصادفة تكتيكية، بل هي عقيدة استراتيجية متجذرة في الوعي الأمني الإيراني منذ نهاية الحرب مع العراق عام 1988، حين أدركت طهران بمرارة أن المواجهة المباشرة تُكلف ثمناً دموياً لا تستطيع تحمله، وأن الجغرافيا وحدها لا تحمي الثورة. فقررت نقل ساحة المعركة إلى ما وراء حدودها، وبناء ما يمكن تسميته بـ "إمبراطورية الظل": شبكة ممتدة من الميليشيات والوكلاء المسلحين الذين يحاربون باسمها دون أن يرتدوا رايتها، ويُسقطون أعداءها دون أن تُعلن هي حرباً رسمية.

اليوم، وبعد أربعة عقود من البناء المنهجي لهذه المنظومة، تمتد خيوطها من بغداد إلى بيروت، ومن صنعاء إلى دمشق، لتشكّل ما بات يُعرف بـ"محور المقاومة"، وهو في حقيقته محور الهيمنة الإيرانية. غير أن المشهد اليوم يشهد تحولات عميقة: سقوط نظام الأسد، وتقليص حزب الله، وانهيار الجهاد الإسلامي في غزة، كلها تضع هذه المنظومة أمام أقسى اختباراتها. فهل نحن أمام أفول إمبراطورية الوكلاء، أم أمام إعادة هيكلة لها في ثوب أكثر عدوانية؟

الرواية الإيرانية: حين يُعيد الضعيف تعريف القوة

قبل تشريح المنظومة، ثمة أمانة فكرية تقتضي عرض الحجة الإيرانية من داخلها — لا تبنياً لها، بل لأن فهم المنطق الذي يحرّك الخصم شرط لازم لمواجهته.

طهران لا تسمّي ما تبنيه "إمبراطورية وكلاء". هي تُقدّمه بوصفه "محور المقاومة" — أي تحالف شعوب ودول وحركات تقف في وجه ما تصفه بالهيمنة الأمريكية-الإسرائيلية على المنطقة. والسردية الإيرانية الداخلية تقوم على ثلاثة أعمدة: أولها أن إيران دولة محاصرة بقواعد عسكرية أجنبية على حدودها، فما تفعله ليس عدوانًا بل ردع استباقي. وثانيها أن دعم الحركات المسلحة في المنطقة لا يختلف في جوهره عن الدعم الأمريكي لإسرائيل أو لدول الخليج — فكلاهما توظيف للأدوات الإقليمية خدمةً للمصالح الاستراتيجية. وثالثها أن الشعوب التي تحتضن هذه الحركات — من جنوب لبنان إلى صنعاء — اختارت هذا الخيار بإرادتها في مواجهة أنظمة فاشلة أو احتلال خارجي.

غير أن هذه السردية تنهار حين تواجَه بالوقائع. فالردع الاستباقي لا يُفسّر لماذا تعمل الميليشيات الإيرانية داخل الدول التي تربطها بطهران علاقات دبلوماسية رسمية كالعراق ولبنان. ومعادلة "ما نفعله يشبه ما تفعله أمريكا" تتجاهل فارقاً جوهرياً: الدعم الأمريكي لحلفائه يجري بموافقة حكوماتهم وعلنًا، فيما تعمل طهران في أغلب الأحيان خلف ظهر الدولة الرسمية وأحياناً ضدها. أما حجة الإرادة الشعبية فتسقط أمام مشهد واحد: العراقيون الذين نزلوا إلى الشوارع عام 2019 رافعين شعار "إيران برّا برّا"، كانوا يرفضون بالضبط الوصاية التي تدّعي طهران أنها تمارسها لصالحهم.

الرواية الإيرانية إذن ليست كذبة خالصة — فيها قدر من الشكوى المشروعة من نظام دولي مجحف — لكنها توظّف هذه الشكوى غطاءً لمشروع هيمنة إقليمية لا علاقة له بتحرير الشعوب، بدليل أن أشد المتضررين من هذه المنظومة هم في الغالب الشعوب التي تدّعي طهران أنها تحميها.

أولاً: العراق — الوكيل المثالي في قلب الجغرافيا

من الاحتلال إلى الاختراق

لم تنتظر طهران طويلاً بعد سقوط صدام عام 2003. فبينما كانت دبابات الجيش الأمريكي لا تزال تُعيد رسم خريطة بغداد، كانت الاستخبارات الإيرانية تُعيد رسم خريطة النفوذ داخلها. استثمرت إيران ثلاثة روافع متزامنة: الطائفة كمدخل للشرعية، والمال كأداة للولاء، والسلاح كضمان للاستمرار. وفي غضون سنوات قليلة، تحوّل العراق من خصم تاريخي إلى عمق استراتيجي لا غنى عنه.

البنية الموازية للدولة

لا تكمن خطورة الميليشيات العراقية الموالية لإيران في امتلاكها للسلاح وحسب، بل في تحوّلها إلى دولة داخل الدولة. فـ "كتائب حزب الله العراقي"، و"عصائب أهل الحق"، و"النجباء"، وسواها، باتت تمتلك ميزانياتها الموازية، وشبكات اقتصادها الموازية، ونفوذها السياسي داخل مؤسسات الدولة الرسمية، بل وحضورها في البرلمان والوزارات والمفاصل الأمنية.

هذا النموذج الهجين الذي يشبه "لبنان" في صيغته العراقية، يُنتج معادلة خطرة: الميليشيا تُهاجم والحكومة تتبرأ. وهو ما تجلّى بوضوح حين اعتُقل محمد باقر السعدي، قائد كتائب حزب الله العراقي، بعد أن سلّمته تركيا للولايات المتحدة ليواجه محاكمته في نيويورك بتهم تدبير عمليات إرهابية عابرة للقارات. إذ سارعت الحكومة العراقية إلى التبرؤ الضمني دون أن تُسمي إيران، في مشهد يختصر ازدواجية السلطة في بغداد.

العراق كمنصة إقليمية للهجوم

لم يعد العراق مجرد ورقة ضغط داخلية، بل تحوّل إلى منصة هجومية إقليمية بامتياز. استُخدمت أراضيه لشنّ هجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ على الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين، كما استُهدفت محيط المنشآت النووية الإماراتية. وفي الفترة التي أعقبت معركة طوفان الأقصى، تحوّلت الفصائل العراقية إلى الرأس الحربي الأكثر نشاطاً في إطار محور الوكلاء الإيراني، مُعوِّضةً عن تراجع الأوراق اللبنانية والسورية.

الأخطر في هذا المسار، هو ما كشفه تفعيل إيران لميليشياتها العراقية حتى في مراحل الهدنة: أي أن طهران لا تُوظّف هذه الأدوات للضغط التفاوضي فحسب، بل إنها تُبقيها جاهزة للحرب بصرف النظر عن مسار أي اتفاق مع واشنطن أو تل أبيب. وهذا يعني أن أي اتفاق يتجاهل ملف الوكلاء لا يُنهي الحرب، بل يُعيد تأجيلها.

ثانياً: لبنان — التجربة الأم والنموذج المكتمل

أربعة عقود من بناء الدولة الموازية

حزب الله ليس مجرد ميليشيا، إنه المختبر الإيراني الأول والأكثر نضجاً في فن بناء القوة بالوكالة. منذ تأسيسه عام 1982 في خضم الاجتياح الإسرائيلي للبنان، أعاد إيران تصميمه ليكون نموذجاً قابلاً للتصدير: جيش يرتدي ثوب الحركة الاجتماعية، ودولة تعمل تحت مظلة الدولة الشرعية.

أتقن حزب الله ما يمكن تسميته بـ "استراتيجية التداخل": أن يكون متجذراً في البنية اللبنانية لدرجة يستحيل معها اقتلاعه دون اقتلاع جزء من النسيج الوطني ذاته. مدارس ومستشفيات ومشاريع بنية تحتية، قبل أن تكون ترسانة صواريخ وشبكة أنفاق.

الانتكاسة الكبرى وحدودها

شكّلت حرب 2024 مع إسرائيل ضربة استثنائية لحزب الله: اغتيال قيادات من الصف الأول والثاني، تدمير منظومات الاتصالات، واختراق أمني بالغ كشف عن هشاشة البنية التنظيمية حين واجهت استخباراتياً من الداخل. غير أن القراءة الاستراتيجية تستدعي التمييز بين تراجع الحزب وانهياره؛ فالبنية التنظيمية لا تزال قائمة، والسلاح الثقيل لم يُنزع، والحاضنة الاجتماعية لم تنفضّ. ما حدث هو ضربة مؤلمة لحزب الاستعراض، لا لحزب المقاومة بمفهومه المؤسسي.

ثالثاً: سوريا — الجسر الاستراتيجي الذي انكسر

لماذا سوريا لا غنى عنها إيرانياً؟

لم تكن سوريا يوماً مجرد دولة حليفة في الحسابات الإيرانية، كانت الجسر الجغرافي الذي يربط طهران ببيروت، وعبرها بالبحر المتوسط وغزة. بدون سوريا، تتحوّل المنظومة الإيرانية إلى جزر منفصلة يصعب ربطها لوجستياً وعملياتياً.

لهذا ضخّت إيران في سوريا ما يُقدّر بعشرات المليارات من الدولارات، ونشرت حرسها الثوري ومستشاريها العسكريين، وجنّدت عشرات الآلاف من المقاتلين من لبنان والعراق وأفغانستان وباكستان للقتال إلى جانب الأسد. كانت سوريا استثماراً وجودياً لا استثماراً سياسياً.

سقوط الأسد: الخسارة الاستراتيجية الكبرى

سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024 شكّل أفدح خسائر إيران الاستراتيجية في العقود الأخيرة. انهارت بضربة واحدة عدة معطيات: الجسر البري نحو لبنان، الثقل الإيراني على الحدود الإسرائيلية، الشرعية التي كانت توفرها الدولة السورية كغطاء لحركة الأسلحة. ووجدت إيران نفسها فجأة أمام خريطة نفوذ مشرّعة على ثغرات لم تختبرها من قبل.

غير أن إيران لا تترك مساحة بلا إملاء. تعمل اليوم على الاستثمار في الفوضى السورية الراهنة، عبر ترتيب بقايا الميليشيات الموالية لها في مناطق الريف الشرقي ومحيط دير الزور، والتحضير لاختراق أي بنية حكم ضعيفة قد تنشأ. السقوط لم ينهِ الطموح الإيراني في سوريا، بل أعاد تكتيكاته.

رابعاً: اليمن — الورقة التي فاجأت الجميع

من الهامش إلى المركز

كانت اليمن في حسابات المراقبين الاستراتيجيين تمثّل الورقة الأقل كلفة في يد إيران والأقل تأثيراً. الحوثيون جماعة قبلية في بلد فقير متهالك، لا تملك حتى حدوداً مع إسرائيل. لكن الهجمات التي شنّها الحوثيون على الملاحة البحرية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب منذ أكتوبر 2023 أعادت رسم تقديرات الجميع.

أثبتت اليمن أن "الورقة الرخيصة" قادرة على شلّ أحد أهم الممرات البحرية العالمية، وتحدي أعتى الأساطيل الغربية، وفرض تكاليف اقتصادية هائلة على الاقتصاد العالمي. ومن منظور الاستثمار الاستراتيجي، حققت إيران عبر الحوثيين معادلة نادرة: تكلفة منخفضة ونفوذ واسع المدى.

طبيعة العلاقة التنظيمية: وكالة بلا عضوية

يكشف التدقيق في بنية العلاقة بين طهران والحوثيين عن نموذج مختلف جوهرياً عن نموذج حزب الله. فالأخير نشأ بقرار إيراني مباشر وتحت إشراف الحرس الثوري منذ يومه الأول، فيما الحوثيون حركة يمنية المنشأ والجذور، سبقت علاقتها مع إيران بعقود من التأسيس القبلي والديني المحلي.

العلاقة التنظيمية مع الحرس الثوري، تحديداً فيلق القدس، تعمل على **ثلاثة مستويات متمايزة:**

المستوى الأول — التسليح والتدريب: تُشير تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن إلى أن إيران زوّدت الحوثيين بمنظومات صاروخية وطائرات مسيّرة جرى تهريبها عبر سلاسل لوجستية معقدة تمر بسلطنة عُمان والسواحل الصومالية، وأن ضباطاً من فيلق القدس أشرفوا ميدانياً على تطوير قدرات الاستهداف البحري.

المستوى الثاني — التنسيق العملياتي دون القيادة المباشرة: خلافاً لحزب الله الذي يستشير طهران في قرارات التصعيد الكبرى، يتمتع الحوثيون بهامش أوسع من الاستقلالية التكتيكية. القرار بضرب السفن في باب المندب اتُّخذ بمنطق حوثي داخلي يخدم أجندة الشرعية الشعبية المحلية، وإن التقى مع المصلحة الإيرانية توافقاً لا تبعية.

المستوى الثالث — الإطار الأيديولوجي المشترك: تبنّى الحوثيون شعار "الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل" كهوية سياسية، وهو ما يوفر لإيران غطاءً أيديولوجياً دون الحاجة إلى سيطرة تنظيمية مباشرة. هذا النموذج، الوكيل المقتنع لا المأمور، يجعل العلاقة أكثر متانة في بعض جوانبها وأكثر هشاشة في جوانب أخرى.

معادلة الاستثمار والعائد: أرخص حروب إيران وأثمنها خصومةً

يمكن قراءة الملف اليمني من زاوية اقتصاد الحرب بالوكالة، وهنا تتضح المعادلة الاستثنائية التي تمثّلها هذه الورقة:

على جانب التكلفة، تُشير التقديرات إلى أن الدعم الإيراني للحوثيين عسكرياً وتقنياً ومالياً، يبقى في نطاق مئات الملايين سنوياً، وهو رقم يبدو ضئيلاً مقارنة بمليارات الضخ في سوريا أو العمق التمويلي لحزب الله الذي يُقدَّر بأكثر من 700 مليون دولار سنوياً وفق تقديرات وزارة الخزانة الأمريكية.

على جانب العائد، حقق الحوثيون لإيران ما عجز عنه أذرع أكثر تكلفة:

- تعطيل ما يقارب 15% من حركة التجارة البحرية العالمية عبر البحر الأحمر
- إجبار عشرات شركات الشحن الكبرى على تحويل مساراتها حول رأس الرجاء الصالح بتكلفة إضافية تُقدّر بمليارات الدولارات

- استنزاف الدفاعات الصاروخية الأمريكية والبريطانية باستخدام مسيّرات رخيصة الثمن مقابل صواريخ اعتراض تكلّف ملايين
- تقديم نفسه بوصفه طرفاً في الصراع على غزة، مما يمنحه شرعية شعبية عربية تجاوزت حدود اليمن

هذه المعادلة، "درهم تسليح مقابل دينار استنزاف" تمثّل الذروة البراغماتية لعقيدة الحرب بأيدٍ غيرها.

حدود الورقة اليمنية

بيد أن اليمن يحمل في داخله بذور حدوده. الحوثيون ليسوا حزب الله آخر؛ ارتباطهم بإيران أيديولوجي وتسليحي لكنه ليس عضوياً بالمعنى التنظيمي. لديهم أجنداتهم المحلية وحساباتهم القبلية، وقد يُشكّل التوافق بين منطقهم ومنطق طهران نقطة توتر مستقبلية، لا سيما إن اقتضت مصلحة طهران التفاوضية تخفيف التصعيد البحري فيما يرى الحوثيون في الاستمرار رصيداً شعبياً لا يمكن التفريط فيه.

فضلاً عن ذلك، تعرّض الحوثيون لعمليات عسكرية أمريكية وإسرائيلية استهدفت بنيتهم التحتية العسكرية بما فيها منظومات الصواريخ والمسيّرات، مما يُشير إلى محدودية الفاعلية على المدى البعيد إذا استمر الضغط. الورقة اليمنية إذن هي الأكثر فاعلية بالحسابات الآنية، والأكثر غموضاً في مآلاتها البعيدة.

خامساً: الاقتصاد الخفي للإمبراطورية: كيف تموّل طهران ما لا تعترف به؟

السؤال الذي نادراً ما يُطرح في تحليلات منظومة الوكلاء الإيرانية هو سؤال التمويل: كيف لدولة تئنّ تحت أثقل منظومة عقوبات في التاريخ الحديث أن تُموّل شبكة ميليشيات ممتدة من بغداد إلى صنعاء؟ الإجابة تكشف عن اقتصاد موازٍ بالغ التعقيد، لا يقل في هندسته عن المنظومة العسكرية ذاتها.

النفط أولاً: السلاح المالي المُقنَّع

تُشكّل عائدات النفط العمود الفقري لتمويل المنظومة، غير أن آليات وصولها إلى خزينة الوكلاء تمرّ عبر دهاليز يصعب تتبّعها. تعتمد طهران على شبكة من الوسطاء، شركات وهمية مسجّلة في دول ثالثة، وناقلات نفط تُغيّر أعلامها وأسماءها في عرض البحر لبيع نفطها بأسعار مخفّضة لمشترين في آسيا، لا سيما في الصين التي باتت تستوعب الجزء الأكبر من الصادرات النفطية الإيرانية المُهرَّبة. وتُشير تقارير إلى أن إيران صدّرت في بعض الأشهر ما يتجاوز مليون ونصف برميل يومياً خارج أي رقابة دولية، مما يُوفّر إيراداً سنوياً يُقدَّر بعشرات المليارات تتدفق جزئياً عبر مكتب فيلق القدس مباشرةً إلى حسابات الوكلاء.

الاقتصاد الموازي: دولة داخل دولة داخل سوق

لا يقتصر التمويل على النفط. أنشأت إيران على مدى عقود شبكة من المؤسسات الاقتصادية الموازية تعمل تحت مظلة المرشد والحرس الثوري، بعيداً عن الرقابة البرلمانية والمصرفية الرسمية. "مؤسسة المستضعفين الإيرانية" وعشرات الشركات المرتبطة بالحرس الثوري تُدير محافظ استثمارية في العقارات والبناء والاتصالات، ويتسرّب جزء من عائداتها إلى تمويل الأذرع الخارجية بعيداً عن أي أثر مصرفي قابل للتتبع.

أما على مستوى الوكلاء أنفسهم، فقد طوّروا اقتصاداتهم شبه المستقلة: حزب الله يُدير شبكة من الأعمال التجارية في لبنان وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والفصائل العراقية تُحكم قبضتها على منافذ حدودية وعقود حكومية ومحطات وقود، فيما يستمد الحوثيون جزءاً من مواردهم من الجمارك والموانئ الخاضعة لسيطرتهم. هذا يعني أن المنظومة طوّرت قدرة ذاتية جزئية على التمويل تجعلها أقل هشاشة أمام أي تراجع في الدعم الإيراني المباشر.

دلالة استراتيجية بالغة الخطورة

هذا البُعد الاقتصادي يُفضي إلى استنتاج يُغيّر طبيعة المواجهة المطلوبة: لا يكفي ضرب القدرات العسكرية للوكلاء ما لم يُقترن بتجفيف منظومتهم المالية. والأخيرة بدورها لن تنهار بمجرد تشديد العقوبات على طهران، طالما ظلّ الاقتصاد الموازي يعمل بكفاءة في الظل. المعركة المالية إذن هي الجبهة الأكثر تأثيراً والأقل حضوراً في الخطاب السياسي الغربي.

سادساً: مآلات المنظومة — بين إعادة الهيكلة والأفول

إيران في مواجهة خسائرها المتراكمة

تواجه إيران اليوم معادلة استراتيجية غير مسبوقة في تاريخ مشروعها الإقليمي. فبين عامي 2023 و2025، تكبّدت ثلاث خسائر كبرى متزامنة:

__الأولى__ سقوط نظام الأسد وانهيار الجسر البري الذي أمضت عقوداً في بنائه.

__الثانية__ التقليص الحاد لقدرات حزب الله، الذراع الأمتن والأكثر احترافاً في منظومتها.

الثالثة انهيار الجهاد الإسلامي كورقة ضغط في غزة ضمن تداعيات ما بعد طوفان الأقصى.

هذا التآكل المتزامن لثلاثة أذرع رئيسية لا يعني انهيار المنظومة، لكنه يُحدث ضغطاً هيكلياً عليها يدفعها إلى إعادة توزيع الأوزان وإعادة ترتيب الأولويات، وهو ما يُفسّر رهانها المتصاعد على الورقة العراقية.

الأذرع المنسية والساحات الخلفية للمنظومة

ورغم التركيز الاستراتيجي على الساحات الأربع الرئيسية (العراق، لبنان، سوريا، واليمن)، فإن الخريطة الحقيقية لنفوذ الوكلاء تمتد إلى ساحات خلفية وأذرع منسية لا يكتمل فهم المنظومة دون تفكيكها. ففي قطاع غزة، تجاوز النفوذ الإيراني مجرد الدعم العابر لحركة الجهاد الإسلامي؛ إذ شكّل القطاع على مدى عقدين مختبراً متقدماً لـ 'توطين تكنولوجيا الصواريخ والمسيرات' وبناء شبكات أنفاق هجينة، وهو ما جعل انهيار هذه الجبهة ضربة لبنية التصنيع العسكري الحركي وليس مجرد خسارة لورقة ضغط سياسية. ومن جهة أخرى، تبرز أفغانستان وباكستان كخزان بشري وعقائدي استراتيجي وظفته طهران بكفاءة عالية، وتجلى ذلك في تشكيل لواء 'الفاطميون' (الأفغاني) ولواء 'الزينبيون' (الباكستاني)، اللذين لم يقتصر دورهما على كونهما وقوداً للمعارك في الجبهة السورية، بل يمثلان خلايا نائمة وكوادر مدربة جاهزة لإعادة الانتشار في بيئاتها الأصلية عند أي تحول جيوسياسي في آسيا الوسطى، مما يعني أن انحسار المنظومة في المتوسط لا يعني بالضرورة جفاف منابعها البشرية في الشرق.

الرد الإيراني: التصعيد بديلاً عن الانكفاء

المنطق البديهي يوحي بأن هذه الخسائر ستدفع إيران نحو التراجع والمراجعة. غير أن القراءة الاستراتيجية للسلوك الإيراني التاريخي تكشف عكس ذلك: طهران تُصعّد حين تشعر بالضعف، لأن الانكفاء في منطقها يُفسَّر على أنه انهيار للهيبة. لذلك نرى اليوم توجهاً إيرانياً نحو رفع مستوى دور الميليشيات العراقية تحديداً، باعتبارها الورقة الأكثر جاهزية وتنظيماً في المرحلة الراهنة.

الوكلاء الرقميون: الجبهة غير المرئية لإمبراطورية الظل

لا تقتصر عقيدة الحرب بأيدي غيرها على البنادق والمسيرات في الميدان الجغرافي فحسب، بل تمتد لتشمل فضاءً لا يقل خطورة: الساحة السيبرانية والرقمية. أنشأت إيران شبكات معقدة من الجيوش الإلكترونية ومجموعات القرصنة بالوكالة (Cyber Proxies)، والتي تُشن من خلالها هجمات سيبرانية ممنهجة تستهدف البنى التحتية

الحيوية والمؤسسات الحكومية في دول الخليج وإسرائيل والولايات المتحدة. هذه الأذرع الرقمية تمنح طهران ميزتين استراتيجيتين؛ الأولى هي القدرة على الإنكار والمراوغة بصعوبة تتبع مصدر الهجمات، والثانية هي شن حرب معلومات مضللة وتوجيه الرأي العام العربي من خلال حسابات وهمية ومؤسسات إعلامية رقمية واجهة. وفي ظل التآكل الميداني للأذرع العسكرية، يُشكل الفضاء السيبراني الملجأ الأكثر أماناً وجاذبية لإيران للاستمرار في استراتيجية استنزاف الخصوم وتوليد نفوذ افتراضي يعوض خسائر الواقع.

ما لا تقوله اتفاقيات النووي

الخطر الحقيقي في المشهد الراهن يكمن في الفجوة بين ما تُعالجه المفاوضات الدبلوماسية وما تتركه خارج دائرة التفاوض. فالاتفاق النووي المحتمل، أياً كانت صيغته، سيُعالج ملف التخصيب وتراكم اليورانيوم وتفتيش المنشآت. لكنه لن يُعالج تلقائياً ملف سلاح الوكلاء، لأن إيران لن تضع هذه الورقة على طاولة التفاوض ما لم تُجبَر على ذلك. واعتادت طهران تاريخياً الالتفاف على التفاهمات المباشرة عبر نقل التصعيد إلى ساحات الوكلاء.

وهذا يعني أن مرحلة ما بعد أي اتفاق نووي لن تكون بالضرورة أكثر هدوءً، بل ربما تكون أكثر خطورة، إذ ستجد إيران نفسها محرّرة من الضغط الأقصى وقادرة على إعادة توظيف مواردها في منظومة الوكلاء بشكل أكثر جرأة.

سابعاً: استراتيجية المواجهة ـــ نحو نهج متكامل

الخطأ الذي يجب تجنبه

أشد الأخطاء الاستراتيجية خطورة في مواجهة هذه المنظومة هو معالجة كل ورقة منفصلة عن سياقها: التفاوض مع إيران حول النووي، والتعامل مع حزب الله كملف لبناني، والتعامل مع الحوثيين كملف يمني، والتعامل مع الفصائل العراقية كملف أمن خليجي. هذا التجزئة هي بالضبط ما تريده طهران، لأنها تُتقن العزل والتقسيم.

محاور الاستجابة الفعّالة

أولاً: ربط الملفات ـــ الفاعل: واشنطن بالدرجة الأولى

لا يمكن فصل اتفاق نووي عن اتفاق يُقيّد سلاح الوكلاء. هذا لا يعني بالضرورة مفاوضة واحدة بأجندة واحدة، بل يعني أن تُدرج واشنطن صراحةً ملف الوكلاء شرطاً في أي تخفيف للعقوبات، على غرار ما فعلته في مفاوضات فيينا حين ربطت الامتثال النووي بجدول زمني للتخفيف المرحلي. التاريخ يُثبت أن أي تسوية جزئية تمنح إيران فرصة التنفس وإعادة البناء.

ثانياً: الرهان على الشعب العراقي — الفاعل: بغداد والرياض وواشنطن معاً
إيران تدمر ما يبنيه العراقيون من مؤسسات ومستقبل اقتصادي، وهذا يجعل الرأي العام العراقي حليفاً طبيعياً لا خصماً. غير أن هذا الرهان يستلزم أن تُميّز السياسات الغربية والخليجية بوضوح بين العقوبات التي تُضعف الميليشيات وتلك التي تُعاقب المواطن العراقي العادي، إذ إن الثانية تدفعه إلى أحضان طهران لا بعيداً عنها. النموذج العملي هنا هو برامج الاستثمار الاقتصادي السعودية-الإماراتية في المحافظات العراقية التي بدأت تُشكّل بديلاً جاذباً، وإن ظلّت دون مستوى الطموح.

ثالثاً: التجفيف المالي والتنظيمي — الفاعل: واشنطن وأوروبا والدول المضيفة
كشفت تجربة اعتقال السعدي أن ملاحقة القيادات وتجفيف الموارد المالية للميليشيات يُشكّل رافعة ضغط حقيقية. لكن الدرس الأعمق من تجربة كولومبيا في مواجهة FARC التي استغرقت أكثر من عقدين، هو أن التجفيف المالي لا ينجح إلا حين يُقترن بثلاثة عناصر متزامنة: ملاحقة قانونية دولية للقيادات، وتفكيك الاقتصاد الموازي الذي تعتمد عليه، وتقديم مسار خروج حقيقي للمقاتلين الميدانيين. غياب العنصر الثالث تحديداً هو ما يجعل الضغط العسكري على الميليشيات يُنتج تفككاً لا استسلاماً.

رابعاً: البناء المؤسسي البديل — الفاعل: دول الجوار الإقليمي والمنظمات الدولية
لن تنهزم منظومة الوكلاء الإيرانية بالضربات العسكرية وحدها. وتجربة البوسنة بعد دايتون تُقدّم درساً ثميناً: إعادة بناء الشرعية المحلية لا تمر عبر الحكومة المركزية الهشة بل عبر المؤسسات دون الوطنية، البلديات والمجالس المحلية والشبكات الأهلية التي تُوصل الخدمة مباشرة للمواطن وتسحب بساط "الشرعية الخدمية" من تحت أقدام الميليشيات.
تطبيق هذا في اليمن ولبنان يتطلب جدولاً زمنياً واقعياً لا يقل عن سبع إلى عشر سنوات، وتمويلاً خليجياً-غربياً مشتركاً مُوجَّهاً للمستوى المحلي مباشرةً، متجاوزاً الحكومات المركزية التي باتت جزءاً من المشكلة لا حلاً لها.

خاتمة: إمبراطورية في مفترق — وسؤال لم يُطرح بعد

أمام إيران اليوم مفترق حقيقي. ليس المفترق الذي يختار فيه زعماء بين طريقين، بل المفترق الذي تُشكّله الضرورة الموضوعية. منظومة الوكلاء التي بنتها على مدى أربعة عقود تواجه ضغطاً غير مسبوق من ثلاثة اتجاهات: التآكل الميداني لأذرعها الكبرى، والملاحقة الأمنية لقياداتها، وتجفيف مواردها المالية.

الرهان الإيراني على الورقة العراقية كبديل هو رهان على ورقة تحمل في طياتها تعقيداتها الخاصة وحدودها الموضوعية. لكن الخطأ القاتل سيكون التسرع في إعلان

الانتصار قبل أوانه. إيران صبورة حين تتراجع، وجريئة حين تُصعّد، وهي لا تُفرّق بين الحالتين إلا بمقدار ما يُتاح لها من فراغ.

غير أن ثمة سؤالاً أعمق لم تُجبْ عنه كل هذه التحليلات، وهو السؤال الذي يتجنّبه صانعو القرار عادةً لأنه يستدعي مراجعة مؤلمة للذات: **هل المنطقة أنتجت إيران، أم أن إيران أنتجت فراغ المنطقة؟**

بمعنى آخر: لو لم تكن إيران، هل كانت الميليشيات ستنشأ في العراق ولبنان واليمن بأي حال؟ الإجابة الصادقة هي نعم جزئياً، لأن الدول الهشة والمجتمعات المهمّشة والاقتصادات المنهارة هي التربة التي تنبت فيها هذه الظاهرة بصرف النظر عن الجهة التي تُسقيها. إيران لم تخترع الفراغ، لكنها أتقنت استثماره.

وهذا يعني أن مواجهة منظومة الوكلاء الإيرانية حتى لو نجحت في كل أهدافها العسكرية والمالية والتنظيمية، لن تُنهي الظاهرة إن لم تُعالج السؤال الأصعب: **لماذا يجد الناس في هذه الميليشيات ما لا تقدّمه دولهم؟**

المنطقة اليوم أمام لحظة فارقة لن تتكرر قريباً. الضغط على المنظومة الإيرانية بلغ ذروته، لكن الضغط وحده لا يبني بديلاً. التاريخ يُخبرنا أن كل مرة اكتفت فيها القوى الكبرى بتفكيك الأداة دون معالجة البيئة التي أنتجتها، عادت الأداة في شكل مختلف وبعنوان مختلف. الحرب على الوكلاء التي لا تنتهي ببناء دول حقيقية ليست انتصاراً، إنها استراحة بين جولتين.

مصادر ومراجع

1. International Crisis Group. *Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State*. Report No. 188. Brussels: ICG, 2018.
2. U.S. Department of Justice. *United States v. Mohammed Mahdi al-Saari*. Southern District of New York, 2024.
3. U.S. Department of the Treasury. *Hezbollah Financing: Illegal Fundraising and Money Laundering Operations*. Washington DC: OFAC, 2023.
4. Levitt, Matthew. *Hezbollah: The Global Footprint of Lebanon's Party of God*. Washington DC: Georgetown University Press, 2013.
5. United Nations Security Council. *Final Report of the Panel of Experts on Yemen*. S/2024/303. New York: United Nations, 2024.
6. International Institute for Strategic Studies. *The Military Balance 2024*. London: IISS, 2024.
7. Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN). *Advisory on Iranian Sanctions Evasion Through Oil Smuggling Networks*. Washington DC: U.S. Treasury, 2023.
8. Dubowitz, Mark & Ghasseminejad, Saeed. *Iran's Shadow Economy: How the IRGC Finances Its Regional Ambitions*. Washington DC: Foundation for Defense of Democracies, 2023.

9. Chalk, Peter. *The FARC in Colombia: An Assessment of the Strategic Threat Posed by the Revolutionary Armed Forces of Colombia*. Santa Monica: RAND Corporation, 2001.
10. Dobbins, James et al. *America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq*. Santa Monica: RAND Corporation, 2003.

11. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. *الميليشيات الموالية لإيران في العراق: البنية والتمويل والنفوذ السياسي*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.
12. مركز الإمارات للسياسات. *منظومة الوكالة الإيرانية: أدوات الهيمنة الإقليمية وآفاق المواجهة*. أبوظبي: مركز الإمارات للسياسات، 2024.
13. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. *الحوثيون وإيران: حدود العلاقة وتحولاتها في ضوء حرب البحر الأحمر*. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2024.